بيان المملكة العربية السعودية في ركيزة عدم الانتشار في الدورة الحادية عشر للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)

٢٧ أبريل - ٢٢ مايو ٢٠٢٦م

نيويورك

السيد الرئيس
أودُّ في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة هذه اللجنة، مؤكدين ثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمالها وتحقيق ما تصبو إليه الدول الأطراف من نتائج .
ويؤيد وفد بلادي ما جاء في بياني المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز.
تؤمن المملكة العربية السعودية بأهمية معاهدة عدم الانتشار النووي كمحور رئيس في منظومة عدم الانتشار، وبأهمية تعزيز المعاهدة والتنفيذ الكامل لأحكامها وتحقيق عالميتها، فهي تمثّل الإطار القانوني لضمان فاعلية منظومة منع الانتشار مما يؤدي لتحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد الرئيس

تؤكد بلادي على أهمية أحكام المعاهدة في رسم الخطوط العريضة للركائز الثلاث ومن ضمنها ركيزة منع الانتشار النووي، حيث خصصت المعاهدة المادة الثالثة منها لنظام الضمانات الشاملة الذي يعد الأداة الرئيسية للتحقق من التزام الدول الأطراف بأحكام المعاهدة ومراقبة سلمية البرامج النووية للدول الأطراف، وتؤكد على كفاية الأحكام الواردة في معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة، وما تضمنته من أدوات للتحقق والمراقبة فيما يتعلق بالتزام الدول الأطراف غير النووية بسلمية برامجها النووية.

كما تؤكد المملكة العربية السعودية على الطبيعة الطوعية للبروتوكول الإضافي وأن قرار الانضمام إليه هو قرار سيادي للدولة، وتشدّد المملكة على أهمية عدم

تقييد حق الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وعدم إعاقة تطور الدول الأطراف الاقتصادي أو التقني أو التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية السلمية عبر فرض قيود أو التزامات إضافية على الدول الممتثلة لالتزاماتها في المعاهدة.

كما تشدد بلادي على أن أي قيود من هذا القبيل غير مبررة وتعتبر مخالفة لما نصت عليه المعاهدة حيث كفلت للدول الأطراف الحق الأصيل في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد الرئيس

تقدر بلادي الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام في المراقبة والتحقق من سلمية البرامج النووية للدول الأطراف في المعاهدة ومتابعة الالتزام بتنفيذ اتفاقية الضمانات الشاملة، وتؤكد على أهمية تعزيز دور الوكالة وضمان استقلاليتها وحيادية أعمالها فيما يتعلق بأعمال الرصد والتحقق، وفقًا لنظامها الأساسي واتفاقية الضمانات الشاملة.

السيد الرئيس

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، للمحافظة على الأمن والاستقرار الدولي، وما يمثله ذلك من خطوة مهمة لتحقيق

الهدف الذي طال انتظاره بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وذلك على النحو الذي أوصت به المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، في عام 1995م وعام 2000م وعام 2010م.

وفي هذا الشأن، تدعم المملكة العربية السعودية كافة الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك عبر مطالبة الدول غير الأطراف بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار والالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار.

ونؤكد على أن معالجة المخاطر النووية في المنطقة أمر أساسي لابد منه لاستتباب أمن المنطقة ومنعها من الوقوع في سباق تسلح نووي، وتدعو الدول الراعية لقرار الشرق الأوسط لعام 1995 إلى بذل المزيد من الجهود واتخاذ خطوات جادة لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل استمرار إسرائيل بعدم المشاركة في المؤتمر الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع ضرورة إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس

في الختام، تتطلع بلادي لإنجاح أعمال هذا المؤتمر وتلبية شواغل الدول الأطراف للمعاهدة وشواغل دول منطقة الشرق الأوسط، وأن نتمكن من تحقيق الأهداف

التي نتطلع لها جميعًا، لاسيما في ظل الظروف الدولية التي يشهدها المجتمع الدولي في الوقت الراهن.

شكرًا السيد الرئيس